



اعتمد مجلس الوزراء في دولة الإمارات العربية المتحدة برئاسة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في جلسته يوم الأحد، الموافق العاشر من مارس 2013، مشروع قانون جديد يقضي بإنشاء مركز معرفي تربوي ثقافي تحت اسم "المركز الدولي للتميز لمكافحة التطرف العنف" متخذا اختصاراً أو تعريفاً للاسم كلمة "هداية".

وكانت بداية إطلاق الفكرة عن تأسيس المركز في منتصف ديسمبر 2012 عندما احتضنت العاصمة الإماراتية "أبو ظبي" أعمال الاجتماع الوزاري الثالث لأعضاء المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.

وعن المركز الجديد (هداية) وسبب تأسيسه، يقول رئيس الوزراء الإماراتي "أنّ دولة الإمارات تتبنى منهج الاعتدال والتسامح، وأنّ التطرف ظاهرة مرفوضة دينياً ودولياً وأخلاقياً، وأنّ التعاون الدولي ضروري لمكافحة هذه الظاهرة، وستظلّ دولة الإمارات داعماً رئيسياً لمنهجية التسامح والاعتدال".

أما مركز "هداية" سيعمل في سبيل تحقيق أهدافه على إقامة ورش العمل والمحاضرات وإعداد الدراسات العلمية وقواعد البيانات بهدف تبادلها بين الدول الأعضاء، إضافة إلى إعداد خطط كفيلة ببناء القدرات والكفاءات المتخصصة بمجال مكافحة الإرهاب والتنسيق مع وسائل الإعلام والقطاع الحكومي والخاص في تنفيذ المبادرات والأنشطة المختلفة".

هل توجد ضرورة لهذا المركز والجهد؟

من يعرف ميدانياً الأوضاع الاقتصادية والنسيج الاجتماعي في المجتمع الإماراتي، يكاد يظنّ أنه يعيش في (الأمم المتحدة) حيث تعمل وتتعايش عشرات الجنسيات في مختلف المهن بطريقة سلمية حضارية، ويُخضع الكل للقانون في إمارات سبعة توحدت عام 1971 أي قبل 42 عاماً زمن المؤسسين الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم إمارة أبو ظبي آنذاك والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم إمارة دبي، والتحق بهما أو لبّي نداءهما الوحدوي بقية حكام الإمارات الخمسة، ليتم إعلان (دولة الإمارات العربية المتحدة) في الثاني من ديسمبر عام 1971 .

وهذا الاتحاد الإماراتي يمكن التأثير على إيجابيتين نوعيتين في قيامه:

الأولى: إنّ هذا الاتحاد بين سبع إمارات أو سبع دول، يستمر منذ 42 عاما دون أية خلافات أو مشاكل أو محاولات انفصال في مرحلة عربية شهدت العديد من الانقلابات ومحاولات الانفصال والحروب المحلية والعربية، بينما دولة هذا الاتحاد تعيش هدوءاً وسلاماً اجتماعياً من النادر حدوثه.

وفي اللحظات الحاسمة لم تتردد حكومة دولة الإمارات عن اتخاذ قرارات جريئة مثل قطع النفط الإماراتي عن الدول الداعمة لإسرائيل أثناء حرب أكتوبر عام 1973، ومن الأقوال المشهورة للمرحوم الشيخ زايد آنذاك (إنّ النفط العربي ليس أغلى من الدم العربي).

وقد اتخذ الموقف نفسه المرحوم الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود، وقال أيضاً قوله المشهورة لوزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر الذي وصل مدينة جدة لإثنائه عن قراره (عاش أجدادنا على اللبن والتمر وسنعود لهما). وقد دفع الملك فيصل حياته ثمناً لقراره هذا.

الثانية: لو لا هذا الاتحاد المستمر برغبة شعوب وحكام الإمارات السبعة، لأصبح عدد دول الجامعة العربية الآن 29 دولة (يخزم العين).

لذلك أصبح من الضروري (هداية) الداخل والخارج، للمحافظة على هدوء واستقرار هذا المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة، خاصة بعد محاولات من جهات متعددة سعت وتسعي لزعزعة هذا المجتمع المستقر المتعايش عبر عشرات الجنسيات، وأخر هذه المحاولات التي أثارت ضجيجاً إعلامياً عربياً هي المحاكمات التي ما زالت مستمرة لما عرف بأنّها خلايا تابعة لجهات إسلامية خاصة جماعة (الإخوان المسلمين)، وغالبية من يواجهون المحاكمة هم مواطنون إماراتيون، وبالتالي من الصعب الحكم على نتائجمحاكمات ما زالت مستمرة وسط اهتمام قانوني عربي وعالمي.

لذلك فليس من المنطقي الحكم المسبق سواء على أداء الدولة أو المواطنين الذين يواجهون المحاكمة، وإنّ غداً لناظره قريب!!!.

الهداية التربوية والتعليمية والثقافية إنّ المعركة المحلية والعربية والدولية مع التطرف والإرهاب ليست معركة أمنية عسكرية فقط، لأنّ أجهزة الأمن والقوات العسكرية قادرة على قتل أو اعتقال إرهابي اليوم، ولكن السائد ثقافياً وتربيوياً وتعليمياً قادر على خلق وإنتاج عشرات الإرهابيين.

وليس المقصود هو الثقافة والتربية العربية فقط، فلم يخلو مجتمع أيّاً كانت ثقافته وبرامج تعليمه وديانته من الأعمال الإرهابية العنيفة، ويکاد لا يمرّ أسبوع دون عمل إرهابي عنيف في مدرسة أو ثكنة عسكرية أو تجمع أمريكي. ويكفي التذكير بالعمل الإرهابي العنيف الذي ارتكبه شاب نرويجي مسيحي الديانة أباً عن جد في الثاني والعشرين من يوليو 2012 ضد مسquer شبابي، قتل فيه قرابة الثمانين شاباً وفتاة غالبيتهم نرويجيون من شعبه، ثم يفتخر أثناء محكمته بهذا العمل الإجرامي الإرهابي العنيف، معلناً بدون تأنيب ضمير إنّ وجد أنه سيفعل ذلك ثانية إنّ تمكّن!!!.

وكذلك الأعمال الإرهابية التي يشهدها مسلمو بورما على يد المتطرفين البورميين حيث تصل حدّ الإبادة والتهجير الجماعي. وكذلك لا يمكن القفز عن الإرهاب الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي، في وقت يفتى فيه حاخامتات يهود لتشجيع جيش الاحتلال على مزيد من الجرائم وأيضاً باسم الدين التوراتي.

وفيمما يتعلق بمجتمعاتنا العربية، لا بدّ من امتلاك الشجاعة والجرأة للقول بأنّ السائد في البرامج التعليمية والفضائيات الفتنة التي تکاد تصل لعدد (فضائية لكلّ مواطن)، هي التي تشجع هذا الإرهاب السائد في العديد من الأقطار العربية.

ويکفي طرح الأسئلة التالية:

1 . **كيف يمكن تفسير هذا الإرهاب الطائفي الذي يسود العراق الذي لم تعد خلفيته الطائفية خافية على أحد، ويندر أن لا يقتل**

في أي تفجير العشرات من الأبراء من كل الطوائف؟.

2 . كيف يمكن تفسير هذا الإرهاب الذي يتعرض له أقباط مصر خاصة في محافظات الصعيد، إرهاب ينبع عنه عشرات القتلى والمخطوفين وتفجير وحرق للكنائس؟

3 . أو هذا العنف الإرهابي المبرمج الذي يرتكبه نظام الوحش السوري طوال عامين، أليس نتيجة التربية البعثية الإجرامية التي سجلها كله جرائم واغتيالات وانقلابات،وها هو بدأ ينقل إرهابه الطائفي إلى شمال لبنان في مدينة طرابلس بين حي التبانة وجبل محسن.

إن كل هذا الإرهاب العنيف في غالبية دول العالم، هو نتاج البرامج التعليمية السائدة، والتعبئة الثقافية الظلامية عبرآلاف الفضائيات في مجتمعاتنا العربية التي تزيد نسبة الأمية فيها عن 55 في المائة، وبالتالي هؤلاء الأميون ليل نهار متسلرين أمام فضائيات شيوخ الفتاوي الإرهابية.

نتيجة ذلك كان لابد من طرح فكرة (هداية) الإماراتية، كما يشرحها أحمد محمد رحمة الشامسي، عضو المجلس الوطني الاتحادي، بأن "إنشاء مثل هذا المركز واستضافة الإمارات له يجسد مبدأ التسامح الذي تتبناه الدولة ويعكس المكانة التي وصلت إليها الإمارات وثقة المجتمع الدولي في إمكانياتها وقدراتها في القيام بإدارة المركز لأداء دوره المنوط به في تعزيز التعاون والتنسيق الدولي لمكافحة هذه الظاهرة الدولية".

أما مصباح سعيد الكتبى، عضو المجلس الوطنى الاتحادى أيضا، فيضع تركيزه على نقطة مهمة فى سياق إنشاء هذا المركز، مشيرا "إلى أن أهمية هذا المشروع وفي هذا التوقيت تعود إلى ضرورة وجود مثل هذا القانون، نظرات التغيير والأحداث التي تهب على دول العالم بأسره والوطن العربي، حيث بدأ ظهور فئات تتجه إلى التطرف..."

حيث أنه لم توجد هذه الفئات في السابق وأصبح من الضروري إيجاد تشريع يجرّمها، كما أن مثل هذه الظواهر مرفوضة رفضا قاطعا من النواحي الشرعية، لأن ديننا الإسلامي يجرم التطرف والاعتداء على الغير". لذلك فلننتظر نوعية ومستوى الهدایة الذى سيقوم به هذا المركز داخل دولة الإمارات أولا للمحافظة على هدوئها واستقرارها المعروفة للعالم أجمع عبر ما يزيد على أربعين عاما.

المصادر: